المعادلات الاقتصادية
في أضرار الربا و الباطل على الاقتصاد
الربا و الباطل
البطالة + الأسعار التضخم + الواردات + العجز والدين العام =
الاستثمار العيني الحقيقي + الإنتاج + الصادرات + الكفاءة الاقتصادية وتوظيف الموارد =

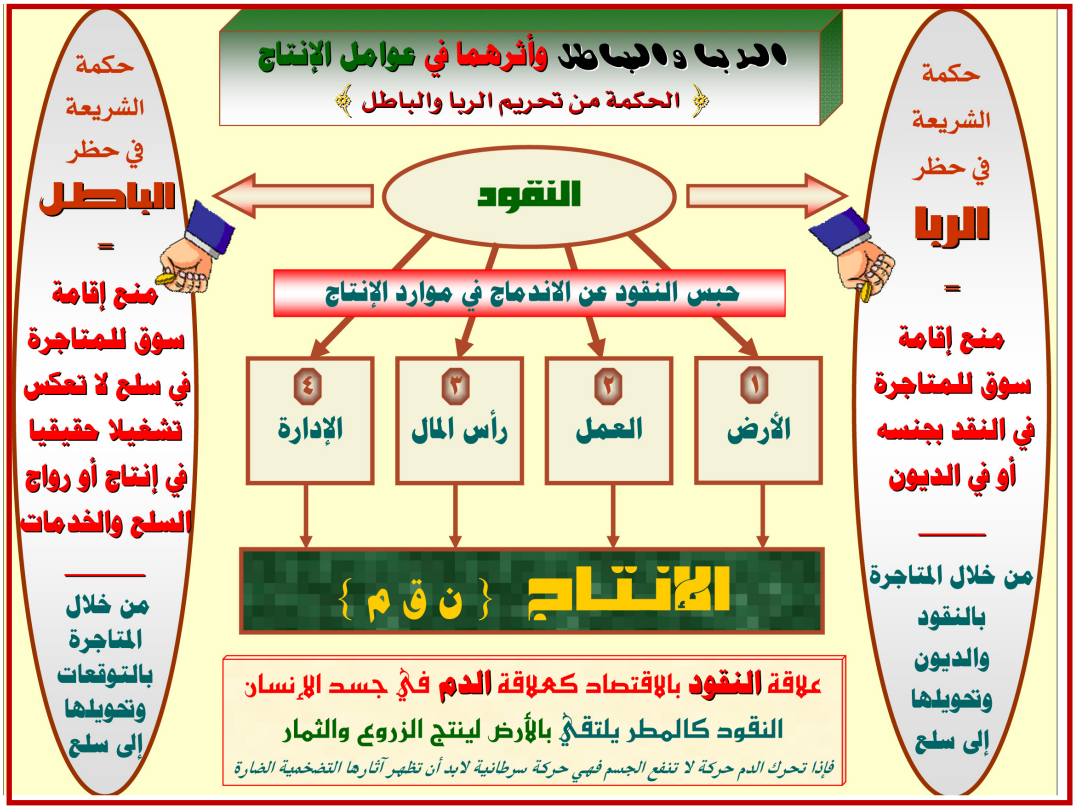
الربا و الباطل وأثرهما في عوامل الإنتاج
الحكمة من تحريم الربا والباطل
حكمة الشريعة في حظر الباطل = منع إقامة سوق للمتاجرة في سلع لا تعكس تشغيلا حقيقيا في إنتاج أو رواج السلع والخدمات من خلال المتاجرة بالتوقعات وتحويلها إلى سلع
النقود
حبس النقود عن الاندماج في موارد الإنتاج
١ الأرض
٢ العمل
٣ رأس المال
٤ الإدارة
الإنتاج { ن ق م }
علاقة النقود بالاقتصاد كعلاقة الدم في جسد الإنسان
النقود كالمطر يلتقي بالأرض لينتج الزروع والثمار
فإذا تحرك الدم حركة لا تنفع الجسم فهي حركة سرطانية لابد أن تظهر آثارها التضخمية الضارة
حكمة الشريعة في حظر الربا = منع إقامة سوق للمتاجرة في النقد بجنسه أو في الديون من خلال المتاجرة بالنقود والديون وتحويلها إلى سلع

الأضـــرار الاقتصاديـــة للربـــا والباطـــل
Economic damage for Riba والله batel

إن هذا النموذج الاقتصادي يوضح الأضرار الاقتصادية التي تترتب على كبيرتي الربا والباطل في الشريعة الإسلامية ، وهما الأصلان الكليان العظيمان واللذان تتفرع عنهما كافة أحكام الحظر المالي في الإسلام ، حيث أثبت هذا النموذج حقيقة شرعية واقتصادية بالغة الأهمية ، وهي أن الربا والباطل ينتجان نفس الأضرار الاقتصادية في المجتمع الاقتصادي ، وذلك على مستوى نوعين من العلاقات ، الأولى : علاقات طردية ، بين الربا والباطل من جهة ، والبطالة ، والتضخم ، والواردات ، والعجز ، والدين العام في مقابلها ، والنوع الثاني : علاقات عكسية ، بين الربا والباطل من جهة ، والاستثمار (العيني / الحقيقي) ، والإنتاج ، والصادرات ، وتوظيف الموارد ، والكفاءة الاقتصادية .

وإن هذه الآثار السلبية لجريمتي الربا والباطل في الاقتصاد لتؤكد عمق الإعجاز الاقتصادي في الشريعة الإسلامية ، حيث نص القرآن الكريم صراحة على التحذير من هذين الأصلين الفاسدين ، وذلك في مثل قول الله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا × وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (النساء / 160-161).

وإن هذه الأضرار الاقتصادية قابلة للقياس الإحصائي والفحص الميداني في أي اقتصاد يعتمد على سيادة عمليات الربا والباطل بجميع تطبيقاتها ، وهو ما قام به الباحث في طريقه نحو اكتشاف هذه الحقيقة الاقتصادية .

وفي الشريحة الثانية تم التركيز على تشخيص العلاقة السلبية للربا والباطل في الاقتصاد وأثرهما السلبي تحديدا على عناصر (عوامل) الإنتاج في أي اقصاد قديم أو معاصر .

معاملات مالية محورة لقد تم تصميم هذا النموذج من خلال استقراء وتحليل الأحكام المالية المتعلقة بالحظر المالي في الشريعة الإسلامية ، حيث تم تشخيص الوظيفة الاقتصادية التي تربط الحكم الشرعي بالميزان الفطري لعمليات التبادل المالي (ثمن × مثمن) ، حيث يوضح النموذج أن حظر الربا في الإسلام إنما جاء صونا لركن الثمن في الميزان ، بينما جاء حظر الباطل لحماية ركن المثمن ، ثم يأتي حظر الميسر والتطفيف بعدهما صيانة لركن المثمن أيضا ، وبهذا يكون القرآن الكريم قد نص على أصول حظرية تولى بيانها بعينها .